سموتريتش والشعبوية الاستيطانية

رهانات التطرف قبيل الانتخابات الإسرائيلية

مركز الأبحاث الفلسطيني
2026

تقدير موقف

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

سموتريتش والشعبوية الاستيطانية: *رهانات التطرف قبيل الانتخابات الإسرائيلية*

مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، برزت مواقف وسياسات وزير المالية الإسرائيلي وزعيم حزب "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش بوصفها أحد أبرز تجليات التحولات التي يشهدها اليمين الإسرائيلي. فقد تجاوزت دعوات الضم، وتوسيع الاستيطان، وتقويض الاتفاقيات السابقة، حدود الخطاب الأيديولوجي التقليدي، لتغدو جزءًا من سياسات وإجراءات تسعى إلى إعادة تشكيل المجال الفلسطيني وإعادة تعريف حدود السيطرة الإسرائيلية. ويكتسب هذا المسار دلالته من تزامنه مع تصاعد المنافسة داخل معسكر اليمين القومي والديني، وما يفرضه ذلك من رهانات تتعلق بإعادة إنتاج النفوذ السياسي وتعزيز الحضور داخل الائتلاف الحاكم.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن السؤال الآتي: كيف يوظف سموتريتش أدوات الدولة والنفوذ الائتلافي والأجندة الاستيطانية لتعزيز موقعه السياسي، وما التداعيات المترتبة على تحول مشروع الضم والسيطرة إلى إطار حاكم بالنسبة للفلسطينيين؟ وتنطلق الورقة من فرضية مفادها أن تصاعد الشعبوية الاستيطانية لا يعكس مجرد حسابات انتخابية ظرفية، وإنما يعبر عن اتجاه متزايد نحو مأسسة مشروع الضم وإعادة دمجه في بنية صنع القرار الإسرائيلي، بما يحمله ذلك من تداعيات تتجاوز حدود التنافس الحزبي إلى إعادة تشكيل البيئة الفلسطينية وقواعد الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

مأسسة الضم وإعادة توسيع المجال الاستيطاني

تكشف السياسات التي يقودها سموتريتش عن تحولات تتجاوز حدود الخطاب الأيديولوجي التقليدي لليمين الديني، باتجاه إعادة تموضع المشروع الاستيطاني داخل بنية الحكم الإسرائيلية. ولم تعد الدعوات المتعلقة بالضم والتوسع الاستيطاني تقتصر على كونها تعبيرات سياسية مرتبطة بالمزايدات الحزبية، بل باتت تجد ترجمتها في قرارات حكومية، ومشاريع تشريعية، ومخصصات مالية، وإجراءات إدارية تستهدف إعادة تشكيل المجال الفلسطيني بصورة تدريجية. وتكتسب هذه التحولات أهميتها من كونها تعكس انتقال المشروع الاستيطاني من مستوى المبادرات التي تتبناها قوى اليمين إلى مستوى السياسات التي يجري إنتاجها وتكريسها عبر مؤسسات الدولة، بما يفضي إلى إضفاء طابع بنيوي على مشروع الضم والسيطرة، ويمنحه قدرًا أكبر من الاستمرارية يتجاوز الاعتبارات السياسية والانتخابية الآنية. وتبرز ملامح هذا التحول على نحو متزايد في السياسات والممارسات التي يدفع بها سموتريتش، وهي:

تفكيك الترتيبات السياسية وإعادة تعريف المجال السيادي

تنبع أهمية التحركات التي يقودها سموتريتش من كونها لا تستهدف توسيع السيطرة الإسرائيلية على الأرض فحسب، وإنما إعادة تعريف الأسس السياسية والقانونية التي نظمت العلاقة مع الفلسطينيين منذ اتفاقيات أوسلو.

فالتشكيك في صلاحية الترتيبات القائمة، والسعي إلى تقليص آثارها العملية، يعكسان مقاربة تنظر إلى الاتفاقيات السابقة باعتبارها قيودًا انتقالية قابلة للتجاوز، لا إطارًا سياسيًا ملزمًا لتنظيم الصراع. ويشي هذا التوجه بانتقال متدرج من إدارة الصراع ضمن حدود التسويات المرحلية إلى محاولة إعادة صياغة المجال السيادي وفق رؤية تمنح الأولوية لمنطق السيطرة الإسرائيلية على حساب الالتزامات السياسية السابقة.

ويكتسب هذا المسار دلالة أكثر وضوحًا في ضوء إعلان سموتريتش إنهاء الترتيبات المدنية المنبثقة عن اتفاق الخليل[1]، بالتوازي مع دعمه لمشروع قانون يهدف إلى إلغاء اتفاقيات أوسلو[2]. وتكشف هذه الخطوات عن اتجاه متنامٍ داخل معسكر اليمين القومي والديني نحو التعامل مع الاتفاقيات السابقة باعتبارها عائقًا أمام توسيع السيطرة الإسرائيلية، أكثر من كونها إطارًا ناظمًا للعلاقة مع الفلسطينيين.

وتنبع أهمية تدخل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لتأجيل مناقشة مشروع إلغاء أوسلو من كونه أظهر أن التباينات داخل الائتلاف الحاكم تتصل بإدارة التوقيت والتداعيات السياسية والدبلوماسية، أكثر من ارتباطها بجوهر المشروع ذاته. وبذلك، تعكس هذه التحركات تحولًا يتجاوز إعادة تفسير الاتفاقيات السابقة إلى محاولة تقليص حضورها العملي، بما يفتح المجال أمام إعادة إنتاج الواقع السياسي والقانوني وفق تصورات أكثر انسجامًا مع رؤية الصهيونية الدينية.

إحياء مشاريع الضم وإعادة توسيع المجال الاستيطاني

لا تنحصر رؤية سموتريتش في إعادة تفسير الترتيبات السياسية السابقة، وإنما تمتد إلى إعادة إدراج مشاريع كانت قد تراجعت إلى هامش النقاش السياسي الإسرائيلي. ويعكس ذلك توجهاً متزايداً نحو توسيع المجال الاستيطاني وإعادة إحياء تصورات الضم، بما يتجاوز حدود إدارة الصراع إلى محاولة إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية الفلسطينية وفق مقاربات تستند إلى السيطرة الإسرائيلية الدائمة.

وتكتسب هذه المقاربة دلالتها من الدعوات التي أطلقها سموتريتش بشأن فرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة على قطاع غزة وإعادة الاستيطان فيه، باعتبار ذلك الضمانة الأساسية لمنع تكرار هجمات السابع من أكتوبر[3]. ولا تعكس هذه المواقف مجرد استجابة للظروف التي أفرزتها الحرب، بقدر ما تكشف عن سعي متزايد لإعادة طرح فكرة "الدولة الصهيونية الكبرى". وتنبع أهمية هذه التصريحات من كونها تعيد تقديم الاستيطان بوصفه أداة لإعادة إنتاج السيطرة، وليس مجرد وسيلة لتوسيع الوجود الإسرائيلي على الأرض.

ويشير ذلك إلى أن المشروع الذي يدفع به سموتريتش لم يعد يقتصر على تعميق السيطرة في الضفة الغربية، بل بات ينطوي على إعادة إحياء أنماط من السيطرة والاستيطان كانت قد تراجعت بفعل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها العقود الماضية.

توظيف أدوات الدولة في تكريس الوقائع الأحادية

لا تكتسب التحولات التي يدفع بها سموتريتش أهميتها من مضمونها الأيديولوجي فحسب، وإنما من قدرتها على الاستناد إلى أدوات الدولة ومؤسساتها. فالمشروع الذي يروج له لم يعد يعتمد حصراً على الخطاب السياسي أو المبادرات التشريعية، بل بات يجد تعبيراته العملية في السياسات الحكومية، والمخصصات المالية، والبنية الإدارية التي تتيح تحويل التصورات الأيديولوجية إلى وقائع مادية أكثر رسوخاً.

وتبرز أهمية هذا المسار في ضوء سعي سموتريتش إلى توظيف الموارد العامة لترسيخ المشروع الاستيطاني على المدى الطويل. فقد دفعت وزارة المالية التي يقودها باتجاه تخصيص مليار شيكل لدعم مشاريع البنية التحتية والتوسع الاستيطاني[4]، بالتوازي مع العمل على تحويل موازنات إضافية بمليارات الشواكل لصالح المستوطنات ومجالسها الإقليمية، بما يضمن استمرار هذه المشاريع حتى في حال حدوث تغيرات في المشهد السياسي الإسرائيلي (ميزانية لأعوام مقبلة). وتعكس هذه الإجراءات إدراكاً متزايداً لأهمية تحويل المشروع الاستيطاني من سياسة ترتبط بعمر الائتلاف الحاكم إلى مسار مؤسسي طويل الأمد يستند إلى أدوات التمويل العام.

ولا تقتصر محاولات توظيف أدوات الدولة على المجال الاستيطاني، بل تمتد إلى استخدام الأدوات الاقتصادية لإعادة تشكيل البيئة الفلسطينية ذاتها. وفي هذا الإطار، تحولت أموال المقاصة إلى إحدى أدوات الضغط المالي والسياسي، بما أسهم في تعميق الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية وتقليص قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسية[5]. ويعكس السعي إلى إضفاء غطاء تشريعي على عمليات اقتطاع الأموال واحتجازها اتجاهاً نحو مأسسة الضغوط الاقتصادية بوصفها جزءاً من مقاربة أوسع تقوم على إعادة هندسة موازين القوة مع الفلسطينيين، بالتوازي مع ترسيخ الوقائع الاستيطانية على الأرض.

الشعبوية الاستيطانية وإعادة تشكيل موازين القوة داخل الائتلاف

لا يمكن فهم التصعيد الذي يقوده سموتريتش بمعزل عن التحولات التي تشهدها الساحة السياسية الإسرائيلية، ولا سيما في ظل تنامي المنافسة داخل معسكر الصهيونية الدينية واقتراب الانتخابات. فبقدر ما تعكس مواقفه وسياساته قناعات أيديولوجية راسخة، فإنها تؤدي وظيفة سياسية لا تقل أهمية، تتمثل في إعادة إنتاج النفوذ وتعزيز المكانة داخل الائتلاف الحاكم. ومن هذه الزاوية، تتحول الشعبوية الاستيطانية من مجرد خطاب تعبوي إلى أداة لإعادة التموضع السياسي وتوسيع هامش التأثير في عملية صنع القرار. وتبرز ملامح هذا المسار على نحو متزايد في أنماط التفاعل داخل معسكر الصهيونية الدينية.

التطرف بوصفه موردًا لإعادة إنتاج الشرعية السياسية.

تكتسب المواقف المتشددة التي يتبناها سموتريتش أهمية إضافية في ضوء التحولات التي طرأت على موازين القوى داخل اليمين الإسرائيلي. فقد أظهرت استطلاعات الرأي تراجعاً في تمثيل حزب "الصهيونية الدينية"[6]،

الأمر الذي جعل سموتريتش أحد أكثر قادة الائتلاف هشاشة من الناحية الانتخابية، ودفعه إلى تبني خطاب أكثر راديكالية بهدف إعادة تعبئة قاعدته الانتخابية واستعادة الزخم السياسي. ويكشف هذا النمط من السلوك عن تداخل متزايد بين الاعتبارات الأيديولوجية والحسابات الانتخابية، بما يجعل من التصعيد السياسي والاستيطاني وسيلة لإعادة إنتاج الشرعية الحزبية والحفاظ على المكانة داخل معسكر اليمين القومي الديني.

ويكتسب هذا المسار زخماً إضافياً في ظل اشتداد المنافسة داخل معسكر الصهيونية الدينية، حيث بات التنافس على تمثيل القاعدة القومية والدينية يدفع نحو مزايدات متبادلة بين سموتريتش وبن غفير، تقوم على تبني مواقف أكثر تشدداً في قضايا الضم والاستيطان وتقويض الاتفاقيات السابقة. ويفسر ذلك تصاعد الدعوات إلى إعادة الاستيطان في قطاع غزة، وتوسيع السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، باعتبارها أدوات لإعادة التموضع السياسي بقدر ما تعكس التزاماً أيديولوجياً بالمشروع الاستيطاني. وبذلك، يغدو التطرف الاستيطاني مورداً سياسياً لإعادة إنتاج النفوذ، وليس مجرد انعكاس لمواقف عقائدية ثابتة.

توظيف النفوذ الائتلافي لفرض أجندة الصهيونية الدينية

لا ينعكس التراجع الذي يواجهه سموتريتش على المستوى الانتخابي بالضرورة على حجم تأثيره داخل بنية الحكم الإسرائيلية. فبقدر ما يعاني حزب "الصهيونية الدينية" من تآكل في شعبيته، يتمتع زعيمه بهامش واسع من النفوذ بحكم موقعه داخل الائتلاف الحاكم، وهو ما أتاح له تجاوز حدود وزارته، والتأثير في أولويات الحكومة وسياساتها تجاه الفلسطينيين. وتكتسب هذه المفارقة أهميتها من كونها تكشف أن موازين القوة داخل النظام السياسي الإسرائيلي لا تحددها الاعتبارات الانتخابية وحدها، وإنما تخضع أيضاً لطبيعة التحالفات الائتلافية وقدرة الأحزاب الصغيرة على توظيف موقعها لتعظيم نفوذها السياسي.

ويفسر هذا المنطق قدرة سموتريتش على الدفع باتجاه سياسات تتجاوز الوزن البرلماني لحزبه، مستفيداً من حاجة بنيامين نتنياهو إلى الحفاظ على تماسك الائتلاف الحاكم. ونتيجة لذلك، لم تعد أولويات الصهيونية الدينية تقتصر على كونها برنامجاً حزبياً يخص قاعدة انتخابية محددة، بل أخذت تكتسب حضوراً متزايداً داخل السياسات العامة للدولة، سواء من خلال توسيع الاستيطان، أو إعادة توزيع الصلاحيات في الضفة الغربية، أو استخدام الأدوات الاقتصادية والمالية للضغط على الفلسطينيين.

التداعيات الفلسطينية لتحول المشروع الضم إلى بنية حاكمة

لا تقتصر أهمية التحولات التي يقودها سموتريتش على أبعادها الداخلية الإسرائيلية، بالنظر إلى ما تفرضه من آثار متراكمة على البيئة الفلسطينية وموازين الصراع. فكلما ازداد حضور أجندة الضم والسيطرة داخل مؤسسات صنع القرار الإسرائيلي، تراجعت قدرة الفلسطينيين على مواجهة السياسات الأحادية، وتعززت الاتجاهات الرامية إلى إعادة تشكيل المجال الفلسطيني وفقاً لمقتضيات المشروع الاستيطاني. وتنبع خطورة هذه التحولات من أنها

لا تعكس إجراءات ظرفية مرتبطة بالائتلاف الحاكم، بقدر ما تشير إلى انتقال تدريجي نحو إعادة صياغة قواعد الصراع ومستقبل القضية الفلسطينية.

إعادة تشكيل المجال الفلسطيني وإضعاف السلطة الفلسطينية

لم تعد أدوات الضغط الإسرائيلية تقتصر على السيطرة الميدانية والتوسع الاستيطاني، بل امتدت إلى المجالين المالي والمؤسسي. فقد تحولت أموال المقاصة إلى أداة ضغط سياسي واقتصادي استهدفت إضعاف السلطة الفلسطينية وتقويض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسية، في ظل سعي الائتلاف اليميني إلى إضفاء غطاء تشريعي على عمليات احتجاز الأموال واقتطاعها[7]. كما يعكس توظيف الموارد الفلسطينية في تعويض إسرائيليين متضررين من العمليات الفلسطينية اتجاهاً متزايداً نحو إعادة هندسة موازين القوة الاقتصادية والسياسية، بما يفضي إلى إضعاف الحضور المؤسسي الفلسطيني وتقليص قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار.

إعادة توزيع القوة في الضفة الغربية وتصاعد عنف المستوطنين

لا تنفصل التحولات التي تشهدها الضفة الغربية عن تنامي نفوذ التيار الاستيطاني داخل بنية الحكم الإسرائيلية. فبقدر ارتباط سياسات سموتريتش بتوسيع السيطرة الإسرائيلية، فإنها أسهمت أيضاً في توفير غطاء سياسي ومؤسسي لتصاعد نفوذ المستوطنين، الأمر الذي ترافق مع ارتفاع وتيرة الاعتداءات ضد الفلسطينيين، وتسارع عمليات التوسع الاستيطاني، وتعزيز حضور البؤر الاستيطانية. ويكشف هذا المسار عن انتقال متدرج للمستوطنين من موقع الجماعات الضاغطة إلى فاعل مؤثر في إعادة تشكيل الواقع في الضفة الغربية، بما يوسع من دائرة الاحتكاك ويعيد توزيع موازين القوة على الأرض لمصلحة المشروع الاستيطاني.

من إدارة الصراع إلى فرض الحسم الأحادي

لا تقتصر تداعيات صعود أجندة الضم والسيطرة على إضعاف فرص التسوية السياسية، وإنما تمتد إلى إعادة تعريف طبيعة الصراع ذاته. فإضعاف الاتفاقيات السابقة، وتسريع التوسع الاستيطاني، وإعادة توزيع الصلاحيات في الضفة الغربية، وتقويض قدرة السلطة الفلسطينية على أداء وظائفها، تمثل في مجموعها عناصر متكاملة تستهدف تقويض المقومات الجغرافية والسياسية والمؤسسية اللازمة لقيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة. ويكشف المسار الذي يدفع به سموتريتش عن انتقال متدرج من مقاربة سعت إلى إدارة الصراع واحتوائه، إلى مقاربة أكثر راديكالية تستهدف حسمه بصورة أحادية وفق رؤية تستند إلى الضم والسيطرة وإعادة هندسة المجال الفلسطيني.

الخلاصة

تكشف السياسات والمواقف التي يتبناها سموتريتش أن الشعبوية الاستيطانية لم تعد مجرد أداة لتعبئة القاعدة الانتخابية أو تعبيراً عن توجهات أيديولوجية هامشية، وإنما باتت تشكل أحد المسارات التي يجري من خلالها إعادة دمج مشروع الضم والسيطرة في بنية الحكم الإسرائيلية. وبقدر ارتباط هذا المسار بحسابات المنافسة داخل معسكر الصهيونية الدينية، فإنه يستند أيضاً إلى توظيف أدوات الدولة والنفوذ الائتلافي لترسيخ وقائع سياسية وجغرافية واقتصادية يصعب التراجع عنها.

وتنبع خطورة هذه التحولات من أن آثارها لا ترتبط بمصير سموتريتش الانتخابي أو بمستقبل الائتلاف الحاكم فحسب، إذ إن الوقائع التي يجري إنتاجها على الأرض، وما يرافقها من تمدد استيطاني وإضعاف للمؤسسات الفلسطينية وتقويض لأسس التسوية، مرشحة للاستمرار حتى في حال تراجع نفوذ سموتريتش أو خروجه من السلطة.

---

[1] i24NEWS، (17 حزيران/يونيو 2026)، الخارجية الإسرائيلية توضح حقيقة تصريحات سموتريتش عن إلغاء "اتفاق الخليل"، https://2u.pw/z7EA3u

[2] The Times of Israel (12 May 2026), Netanyahu said blocking bill that would undo Oslo Accords, allow settlements in entire West Bank, https://2u.pw/Xwz45D

[3] Reuters (19 January 2026), Influential Israeli minister Smotrich calls for US-led centre for Gaza to be shuttered, https://2u.pw/OyIi3i

[4] موقع عرب 48 (21 حزيران/يونيو 2026)، قبل انتهاء ولاية الحكومة: سموتريتش بصدد تحويل ميزانيات ضخمة للمستوطنات، https://2u.pw/C3JS20

[5] وفا (10 حزيران/يونيو 2026)، البرلمان العربي يدين مصادقة الاحتلال على قانون جديد لتوسيع قرصنة أموال المقاصة الفلسطينية، https://2u.pw/60KqRm

[6] تشير استطلاعات الرأي الإسرائيلية إلى استمرار تراجع تمثيل حزب "الصهيونية الدينية" بقيادة بتسلئيل سموتريتش إلى ما دون نسبة الحسم، إذ أظهر استطلاع نشرته صحيفة "معاريف" انخفاض شعبية الحزب من 2.8% إلى 1.3%، الأمر الذي يعكس تصاعد الضغوط الانتخابية التي يواجهها سموتريتش في ظل احتدام المنافسة داخل معسكر اليمين القومي والديني.

- معاريف (20 حزيران/يونيو 2026)، ("סקר מעריב: הציונות הדתית מתרסקת מתחת לאחוז החסימה") استطلاع معاريف: الصهيونية الدينية تتهاوى إلى ما دون نسبة الحسم، https://2u.pw/ecLDoj

[7] مرجع سابق، وفا (10 حزيران/يونيو 2026)،